

المنطقة. وأضاف أن المنتدى سيصدر وثيقة خاصة تحت عنوان «إعلان الرياض للتنمية المستدامة والتشغيل» تتضمن سياسات وخطط العمل وأسس التفاهم المشترك لتحقيق التنمية التي تضمن زيادة التشغيل والحد من البطالة ومكافحة الفقر وتحديث معالم تحقيق التعاون بين المنظمات العربية والدولية في هذا المجال.

الذي يُعقد تحت عنوان «نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة».

وقال: إن عقد المنتدى جاء لاحتياج المنطقة العربية إلى وضع رؤية استراتيجية لمواجهة تحدي البطالة وتحقيق الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة بعد أن أصبحت قضايا التشغيل ومكافحة البطالة والحد من الفقر والعدالة الاجتماعية في صدارة اهتمامات دول

قال أحمد محمد لقمان مدير عام منظمة العمل العربية إن عدد العاطلين في الوطن العربي حالياً بلغ 20 مليوناً بزيادة 16% مقارنة بالأعوام الماضية، مما يمثل خطورة على الاستقرار الاجتماعي العربي. جاء ذلك في تصريحات صحفية قبل مغادرة «لقمان» القاهرة الخميس متوجهاً إلى الرياض للمشاركة في فعاليات المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل



صندوق النقد الدولي:

اليمن ستواجه عاماً مالياً صعباً

قال ممثل صندوق النقد الدولي في اليمن الدكتور غازي شببيكات: إن وضع المالية العامة في اليمن سيكون صعباً عام 2014م ما لم تحصل الحكومة اليمنية على مساعدات خارجية أكبر وتنفذ حزمة إصلاحات مالية.

كتب/ المحرر الاقتصادي



استمرار الاستدانة لتغطية عجز الموازنة سيؤثر سلباً على الاقراض

تحتل اليمن مرتبة متأخرة في تقرير بيئة الأعمال

التنمية الاقتصادية وخلق الوظائف. وقال: «اليمن يحتل مرتبة متأخرة في تقرير بيئة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي وخاصة مؤشرات وفرة التمويل للقطاع الخاص وحماية المستثمر ودفع الضرائب وإجراءات التصفية وتوافر الكهرباء، وغيرها من المؤشرات التي تشكل عائقاً أمام الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والخارجي».

في الإعداد للمشاريع ووضع الإجراءات الكفيلة بتعزيز الحوكمة والشفافية لتشجيع الدول المانحة على سرعة صرف الالتزامات التي تعهدت بها. وأكد ممثل صندوق النقد الدولي على وجوب أن يرافق الإصلاحات المالية إصلاحات اقتصادية أخرى تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على أخذ دور أكبر في عملية

عن المشتقات النفطية» من خلال توجيه الدعم إلى مستحقيه فقط أو تعويضهم من خلال زيادة التحويلات الموجهة إلى الفقراء، وإلى جانب هذه الإصلاحات فإن اليمن لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدعم المالي الخارجي وعلى الدول المانحة تقديم ما تعهدت به خلال مؤتمرات أصدقاء اليمن، وفي المقابل دعا الحكومة اليمنية إلى الإسراع

وأوضح شببيكات في بيان صحفي له أن الحكومة اليمنية تستهدف عجزاً أكبر في موازنة العام الجديد مقارنة بموازنة 2013م وأن إيجاد تمويل لهذا العجز سيشكل تحدياً حقيقياً للحكومة.

ونبّه إلى محدودية المبالغ التي يمكن توفيرها من الجهاز المصرفي اليمني وأن استمرار التوسع في الاستدانة عبر بيع أذون الخزانة والسندات لتغطية عجز الموازنة، من شأنه أن يؤثر سلباً على عملية الإقراض الذي يمكن أن توفره البنوك للقطاع الخاص المستثمر، كما أن استمرار خفض النفقات الرأسمالية لا يتناسب مع متطلبات المرحلة التي ينبغي فيها تحقيق معدلات نمو أعلى للمساهمة في تخفيض نسب الفقر والبطالة.

ولفت إلى أن وضع المالية العامة في اليمن ظل صعباً العام الماضي، إذ انخفضت المنح الخارجية بشكل ملحوظ بعد المستوى الذي وصلته عام 2012م والذي تلقت فيه اليمن منحة كبيرة غير متكررة من المملكة العربية السعودية.

وقال: «لم تصل مسحوبات المساعدات الخارجية التي التزمت بها الدول المانحة إلى المستوى الذي كان متوقفاً الأمر الذي أدى إلى اتساع العجز في الموازنة ولكن الحكومة استطاعت أن تجتهد تحت السيطرة من خلال ضبط النفقات وخاصة الرأسمالية منها كما ساهم

وزير النفط السابق:

مشروع الغاز مفخرة وعلى بائعي الأوهام الكف عن المزادات

استراتيجية، بنيت عليها لتطوير الصناعة البترولية وغيرها من القطاعات في اليمن بإذن الله تعالى. واقترح السفير تبني مبادرة إعلامية تجمع في حلقة/حلقات نقاشية شفافة وعلى فضاء مرئي محايد، بين من وقع على هذه الاتفاقية من وزراء ونواب ووكلاء وقانونيين وشركات دولية استشارية.... وبين من يشكك، هكذا مناظرات سوف تضع النقاط على الحروف دون مزائيدات ومكاييدات لا يتحملها الوطن ولا المواطن وخاصة في هذه المرحلة، ومنها نتعلم ونؤسس لبناء وطن جديد، بعيداً عن ثقافة الصراعات بكل أشكالها، وأتباع وسائل عصرية متبعة عند أي اختلاف.

باب المناكفة، بالغاء الاتفاقية، فإن ذلك ليس عقداً من طرف واحد، بل التزاماً قانونياً من طرفين، مبنياً على أسس وإجراءات ومراجعات دولية متبعة لتطبيقه وتعديله أو الغائه. وقال: لقد تشرفت ضمن فريق العمل بإنجاز ما يقارب 80% من بناء المشروع في الوقت المحدد وبأفضل المواصفات الدولية، وبالميزانية المخطط لها، وهو ما لم يتم في أغلب المشاريع المشابهة، وهذه المرحلة لم تكن أقل تحدياً من مرحلة المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية التي سبقنا زملائي الوزراء في التفاوض والتوقيع عليها، وأحيي زملائي المتعاقبين والحاليين في التشغيل الإيمن، فلنكن فخورين بهكذا مشاريع

الغاز، والبدائية من اليوم التالي لانتهاء مؤتمر الحوار، الذي ينص في وثيقة الضمانات البند الثامن من المبادئ على تبني سياسة إعلامية وخطاب إعلامي بناء، ولكن الطبع يغلب التطبيع، تراشق سياسي علني حول اتفاقية مشروع الغاز، تصريح هنا ونفي هناك، مظاهرات احتجاجية موجهة، المجاهرة بأن دولة «ما» تعادي اليمن في هذا الموضوع عبر قضايا قانونية أخرى، التصريح بانتصارات حول اختراق جديد لتعديل الأسعار، مع ان ذلك مكتوب رسمي في الاتفاقية بأنه يحق للطرفين التفاوض بعد خمس سنوات لتعديل الأسعار، مع تصريحات من وقت لآخر بصحة المناخ الاستثماري في اليمن، موضحاً أن من ينادي بحسن نية أو حتى من



أكد وزير النفط السابق المهندس خالد محفوظ بحاج ان مشروع الغاز المسال يعد مفخرة كونه من المشاريع الاستراتيجية التي يجب ان تبني عليها لتطوير الصناعة البترولية وغيرها من القطاعات في اليمن... وسخر من بائعي الأوهام والذين يسخرون الخطباء والشعراء والآلة الإعلامية في حملة منظمة تروج هذه الأخبار لغرض في نفس يعقوب.

وقال وزير النفط السابق: العام الماضي عشنا مع قصة ان اليمن قابعة على حقل كبير من «النفط» يشكل ثلث المخزون العالمي في محافظة الجوف، وعليه، خطب الخطباء، وشعر الشعراء، وتحدث الناشطون عبر وسائل الاتصال، ثم انتقل ليصبح حديث السياسية، حيث ان الشقيقة الكبرى هي من يقف عائقاً لاستخراجه لعدم استكمال توثيق الحدود، تلاها تحرك قبائل اليمن للمرابطة على الحدود حتى تمنع أي توغل، وكان جلياً بأن آلة إعلامية منظمة دفعت بهذا الخبر لغرض في نفس يعقوب، وانتهى الموضوع الوهمي بهدوء تام. وأضاف المهندس خالد بحاج في منشور له بصفتها في شبكة التواصل الاجتماعي: يبدو أننا مع الجزء الثاني هذا العام، وهو مشروع



ممثل الأمم المتحدة:

15 مليون يماني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية

تركز على الإنعاش المبكر والحلول المستدامة والمرونة بهدف انتشال الناس من الضعف، وتهدف إلى تلبية احتياجات 7,6 مليون شخص من المساعدات الإنسانية في هذا العام. وفي عام 2013، تم الوفاء بـ 53% من متطلبات التمويل فقط. وحدث نقص في تمويل مجموعات مثل الحماية والتعليم والإنعاش المبكر على وجه الخصوص. ومع ذلك فقد كان هناك زيادة إيجابية في شراكة المنظمات الخيرية والشركاء المحليين من اليمن، ضمن أنشطة الاستجابة. وفي هذا العام، تم ترتيب أولوية الأنشطة الإنسانية على تقييمات شاملة بالأحتياجات التي شملت شركاء من المناطق الجنوبية والوسطى والشمالية، وأظهرت التقييمات أن النساء والفتيات والشباب يعانون بشكل خاص بسبب عدم حصولهم على الحماية والتعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. وأضاف منسق الشؤون الإنسانية «بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية الشريكة ووكالات الأمم المتحدة في اليمن، أناشد الشركاء في الجهات المانحة ودول الخليج لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2014». وأكد ولد الشيخ أحمد «تمر اليمن بمرحلة انتقالية سياسية إيجابية، ولكن هذه العملية لا يمكن أن تنجح إلا عندما يتم تلبية الاحتياجات الإنسانية لملايين اليمنيين الفقراء».

كتب/ جمال مجاهد

أطلقت الحكومة اليمنية وشركاؤها الإنسانيون خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2014 بتكلفة إجمالية تقدر بـ 592 مليون دولار، مع نداء قوي لدعم الخطة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لملايين الضعفاء في البلاد. وقال الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية إسماعيل ولد الشيخ أحمد إن حجم الاحتياجات الحالية يجعل اليمن واحدة من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية عالمياً. ففي عام 2014، بات أكثر من نصف سكان اليمن في احتياج إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. كما عمل الصراخ الأخير في محافظة صنعاء وعمران على زيادة ضعف الآلاف من السكان، وزيادة محدودية وصول المساعدات الإنسانية. وقال المسؤول الدولي إن 14,7 مليون يماني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام 2014. وهذا يشمل 10,5 مليون من الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، كما لا يجد 13,1 مليون شخصاً سبيلاً للحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الملائم، ولا يستطيع 8,6 مليون شخص الحصول على الخدمات الصحية، في الوقت الذي لا يزال أكثر من 300 ألف شخص نازحين في الشمال وأكثر من 264 ألف لاجئ. وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2014